

ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا

## الزردة والوعدة أعراس الشيطان للشيخ أحمد حماني الجزائري - رحمه الله -

والفجور والخور، فقد أقدوا الأمة من هذه الشرور وخلصوها من قبضة مشايخ الطرق، فكان ذلك مقدمة لتحريرها ورفع رايها، ولم يكن لغالب مشايخ الطرق إلا قضية النسب الشريف وهو مظنون، وإن صح في الحديث: "من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه" (رواه مسلم)، وأم الشرفاء قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا فاطمة لا أغني عنك من الله شيئا" (رواه البخاري ومسلم) فإذا أردت أخذ البركة من المشايخ فاقصدهم للعلم والفضل والصلاح والزهد واقتد بهم واعمل عملهم تنتفع وتحصل لك أنواع من البركة الحقيقية لا المتخيلة.

ثانياً: وأما قولك "تمسح بقبورهم" فإن مثل هذا التمسح نوع من الشرك ولا يكون إلا للحجر الأسود بالكعبة فقط مع التوحيد الخالص لله وقد قال له عمر بن الخطاب: "والله ما أت إلا جمر لا تنفع ولا تضر ولو لا أني رأيت رسول الله يقبل ما قبلتك" (متفق عليه). فإن كنت مع الحجر الأسود كما قال عمر فلا بأس أن تقبله، أما غيره فلا يجوز لك التمسح به فإن التمسح به وتقيله شرك يتزه عنه المؤمن الموحّد. إن المؤمن يعلم - كما علم عمر - أنه جمر والله يقول في مثله من الجهاد الذي كان يقن العباد: "إن تدعوهم لا يسمعون دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ" [فاطر: ١٤]. فالبركة المستفادة من هذا التمسح هي الرجوع إلى عهد الجاهلية والشرك بالله.

أولاً: سؤال محير لا ندري أصحابه جاذبه أم هازل؟ فإن كان جاذباً أجابناه بعلمنا ولا عتب علينا وإن كان هازلاً بنا فإننا نعوذ بالله أن نكون من الهازلين.

فقول السائل: "كما نزر المشايخ بنية صالحة" الصواب كما نزرهم بغفلة فاضحة، أعيننا مغفلة وعقولنا معطلة. فالشيخ كانوا عاطلين عن كل ما يؤهلهم للزيارة! فلا علم ولا زهد ولا صلاح ولكن نسب مرتاب في صحته فكنا - كما قيل - نعبدهم ونزقهم. والزيارة الشرعية تكون للشيخ إذا كان من ذوي العلم والفهم والصلاح فيكتسب منه الزائر العلم والدين والصلاح ويأخذ منه المنقول والمقول ويرجع بفوائده حمّة، كما كان عالم المدينة بها وأبو حنيفة في العراق، هذه الزيارة هي المأذون فيها وكانت تضرب إليه آباط الإبل، فأما إذا كان الشيخ كالصم فماذا يستفيد منه الزائر؟ أعلم أم زهد أم صلاحاً أم نصيحة وعقلاً؟ إن المشايخ كانوا خلوا من كل ذلك، وفاد الشيء لا يعطيه. والذين كان لا يمكن الاستفادة من علمهم لم يردوا في سؤالكم ولا يمكن أن يخطروا ببالكم مثل ابن باديس والتبسي رحمه الله، فقد كان يزورهم الطلاب ويرجعون من عندهم بعلم وفير ونصائح حمّة أفادت الوطن والأمة.

وإنما حكمت بأنك لا تريد هذا الصنف المقتد من العلماء لأنك ذكرت مع زيارتهم، البركة والتمسح بالقبور والزردة والوعدة ونسيت الهدة والوعدة

سؤال موجه لفضيلة العلامة الفقيه أحمد حماني (رحمه الله) رئيس المجلس الإسلامي الأعلى سابقاً بالجزائر

غوى السؤال:

كما نزر المشايخ بنية خالصة وتترك آثار الصالحين وتمسح بقبورهم وتوشل بهم ونقيم الزردات والوعدات كلها اشتدّت بنا الحن فنظفر بالمن وتفرج علينا، حتى جاء البادسيون وقطعوا علينا هذه الاحتفالات الهبيجة وغابت علينا وغضب علينا ديوان الصالحين.

أفليس من الخير أن نعود إلى الزردة والوعدة ونحجي ما اندثر، فإن ذلك عادات الآباء والأجداد، زيادة على الرجاء في تبديل الأحوال، وانصراف الأهوال وإرضاء الرجال وعسى أن تنفجر عتّا الحن وتكثر المن. هذا ما يقوله بعض الناس ويودّ أن تسمع الأمة فتذهب الغمة وما علينا في الزردة والوعدة وقضاء زمن كثير في الأفراح والأيام والليالي الملاح والقضبة والبثدير، والتحويل والشخير والنحير، وما رأيكم دام فضلكم؟

عبد الله الغفالن زمورة (ولاية غليزان)

الجواب:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداة.

### تكلم الرويضة من علامات الساعة

دلائل نبوة النبي صلى الله عليه وسلم كثيرة ومنها ما أخبر به صلى الله عليه وسلم من المنيبات فوقوع ما أخبر به دليل على صدق نبوته ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: سيكون في آخر أمتي الرويضة قالوا من هو الرويضة قال الرجل التافه يتكلم في أمر العامة. قال الشيخ الألباني رحمه الله إن كثيراً من الناس إذا سئل في دم الحيض والنفاس تجده مقلداً وإذا سئل في دماء الناس وأعراضهم تجده مجتهداً. فمن المفارقات العجيبة أن يتكلم بعض الجهلة بمشروعية الجهاد في الجزائر ضد الشعب المسلم والجيش المسلم وإذا سئل هؤلاء الجهلة من أفتى بمشروعية الجهاد في الجزائر أو السعودية وبلاد المسلمين؟ لكان المقتون جملة مثلهم وهؤلاء إذا مرض أحدهم لا يذهب إلا إلى أهل التخصص وهم الأطباء وفي مسائل الدين والفتوى يرجعون إلى جملة مثلهم إنه الجهل المركب!!!!

بقلم أبو عبد القدوس

فحشي على نفسه الفتنة فيتزوج دفعا للفتنة ناويا الطلاق ولو صرح بنبته لكان متعة وهذا محرم إذا صرح بنبته أما إذا لم يصرح ففيه نزاع والصحيح عدم جوازه أما السفر للخارج للزواج بنية الطلاق فهذا لا أعلم أحداً من العلماء قال بجوازه وقال الإمام مالك فمن يتزوج بنية الطلاق ليس من أخلاق الرجال فانظروا إلى قيمة المرأة وصيانة حقوقها في الإسلام فليست سلعة تباع وتشترى ولا وسيلة دعائية بل هي لأولؤة نفيسة مصنوعة في حجابها وبيت زوجها الله أكبر إنها حقوق المرأة في ظل الإسلام وليس عقوق المرأة

بقلم أبو عبد القدوس



### النكاح بنية الطلاق ليس من أخلاق الرجال

لقد أفتى العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله بتحريم الزواج بنية الطلاق وهذا هو المشهور في مذهب الحنابلة لأنه (١) بنافي المقصود من الزواج وهو حصول السكن والمودة (٢) ولأن فيه غشاً للمرأة فمن الذي يرضى لأخته أو لابنته ذلك فإذا كان لا يرضاه لقربائنا فكذلك لا يرضاه لبنات الناس ولا يؤمن أحدهم حتى يجب لأخيه ما يجب لنفسه (٣) ولأن فيه شبهة بنكاح المتعة الذي نهى عنه الإسلام ومن كان راعياً في إعفاف نفسه فليأت البيوت من أبواها وليتزوج على سنة الله ورسوله ولا يضر بنات الناس فلا ضرر ولا ضرار ولقد سمعت الشيخ رحمه الله في درس الحرم يقول (الزواج الذي تتنازع العلماء القدماء في جوازه هو الذي كان عليه الناس قديماً فمن سافر للتجارة أو لطلب العلم

هذا هو التمسح بالقبور، فإنها أجدات، فإن قصدت ساكني القبور فإن ذلك منك أضلّ ألم تر أن صاحب القبر كان حيّا يزرع ثم جاء الموت، والموت كراهه لا يحبّ زيارته أحد من الأحياء، فلم يستطع دفعه عن نفسه واستسلم مكرها ولو استطاع أن يفترق منه لبذل له الدنيا وما فيها. فمن رجا الخير من ميت أو دفع الضرّ المتوقّع فلا أضلّ منه، فادع في كلّ ما يصيبك الحى الذي لا يموت فإنه النافع الضار وحده والله يوصي عباده فيقول: "وَمِنَ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنَّ كُفْرَ إِثَاءِ تَعْبُدُونَ" [فصلت: ٣٧].

ثالثا: فأما قولك "كنا نتوسل بهم" فإن التوسل الشائع بين الناس وهو الدعاء - الدعاء هو مخ العبادة - شرك محض، فالتوحيد أن تدعو الله الذي خلقك - ولو عظمت ذنوبك - فإنه معك يسمع دعاءك فإن كان لا بدّ من التوسل فتوسل بصالح أعمالك كما فعل الثلاثة أصحاب الغار حينما نزلت عليهم الصخرة وسدّته عليهم، فاستجاب لهم من يعلم شدّتهم. هذا هو التوسل الصحيح وغيره قد يقع صاحبه في الشرك، فلا تحم حوله.

رابعا: وأما قولك "كنا نقيم الزردات والوعيدات كلها اشتدّت بنا الحن" فإنّ هذه الزردات كانت من آثار غفلتنا منافية ليقظتنا وكان علمنا رحمة الله يسمونها (أعراس الشيطان)، لما يقع فيها من سفه وتبذير وعهر وخمر واختلاط وفجور، وإثما كان يشدّ إليها الرحال من تونس حتّى المغرب الغافلون ممّا المستهترون بالدين والأخلاق من نامت ضمايرهم وكانت من أعظمها زردة (سيدي عابد) بناحيتم، يأتيها الفساق من تونس والمغرب وما بينها، وسل الشيوخ عن الأحياء يبنونك، وكانت هذه الزردة كثيرة لأنّ لكلّ قوم لإلههم من أصحاب القبور من حدود تبسة إلى مغنية، كانت القبور تعبد من دون الله ولكلّ قوم من يقدسونه. (فارسى سيدي سعيد) في تبسة، و(سيدي راشد) في قسنطينة و(سيدي الخير) بالسطيف و(سيدي بن حملاوي) بالناغمة، و(سيدي الزين) بسكيكدة و(سيدي منصور) بولاية تيزي وزو و(سيدي محمد الكبير) في البلدية، و(سيدي يوسف) بمليانة و(سيدي الهواري) بوهران و(سيدي عابد) بغليزان و(سيدي بومدين) بتلمسان و(سيدي عبد الرحمن) بالجزائر ويزاحه (سيدي المحمد) وليعزوني الإخوة من لم أذكر آلهة بلانهم وهم ألوف.

فعل هؤلاء القوم مع هؤلاء المشايخ يشبه فعل الجاهلية مع هبل واللات والعزى وخصوصا إقامة الزردة حولها والذبح لها والتمسح بالقبور، أفترانا نخبي آثار الشرك ونحن الموحدون؟ لقد وقف العلماء وقفة صادقة ضدّ هذه المناكير في الزرد، لا فرق بين علماء الإصلاح وغيرهم من كان ينصر جمعية العلماء ومن كان خارجها حتّى قضا على الزردة وساء ذلك الدوائر الاستعمارية فأرادت أن تحميها وتحافظ عليها، وفي علمي أنّ آخر زردة قسنطينة، أقامها سياسي فشل في سياسته الإدماجية فعادى العلماء وأتهمهم وأقام زردة بثيران المعمون وأخرافهم وأين مدينة قسنطينة عرين أسد الإصلاح لكنّه دفن نفسه ولم تقم له قائمة.

فمن يريد أن يسير اليوم بإحياء الزردة والوعدة فبشره بخيبة تصيبه مثل خيبة الأمس فأحذر يا صاحب السؤال خامسا: ثم إنّ الطعام واللحم المقدّم في الزردة لا يحلّ أكله شرعا لأنّه ما نصّ القرآن على حرمة أكله فإنه سبحانه وتعالى يقول: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخُزَيْرِ وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ" [المائدة: ٣]. فاللحم من القسم الرابع أي ما أكله لغير الله، أي ذبح لغير الله بل للمشايخ. فرردة (سيدي عابد) أقيمت له وهكذا (سيدي أحمد بن عودة) و(سيدي بومدين) الخ. أقيمت له الزردة ليرضى وينفع ويدفع الضرّ، وتقول إنّ هذه الذبائح قد ذكر اسم الله عليها، فأقول: ولو ذكر اسم الله فإنّ النية الأولى وهي تقديمها إلى صاحب المقام، يجعلها لغير الله. برهان ذلك، فعل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، مع والد الفرزدق وسحيم، فإنّ سحيم علم أنّ غالبا نحر ليطعم الناس فنحر، فسمح به غالب فنحر عشرات، فغالبه سحيم ونحر مثله وكثر المنحور حتّى عدّ بالمئات، يريدان به الفخر، فلما جاء الأمر إلى علي رضي الله عنه نبى الناس على أكل لحما واعتبرها ما أكل لغير الله، ولا شك أنّ ناحريها قد ذكروا عند نحرها اسم الله، لكنّ الناحرين قصدا بذلك التباهي والافتخار، فكانت مما أكل به لغير الله. فلمح الزردة حرام، وطعنا حرام لأنّه صنع بذلك اللحم والحضور في الزردة حرام، لأنه تكثير لأهل الباطل ولو كان الذي حضر إماما أو رئيس أئمة أو دكتور أو عالما فإنّه عار أن نزرّد بأموال الدولة ونحن غارقون

في الديون، وقد شاهدنا في تلفرتنا ما يجب الأوروبيون أن نكون عليه من اللعب بالنعابين. فكلّ من أحيّا فينا الغفلة التي كنا فيها بالأمس ليس بناصح لنا بل غاشّ ولن يفلح في مقاصد وسيكون كما قال الله في مثله من جعلوا المال للكيد بالمسلمين: "فَسَيُنْفِثُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ" [الأنفال: ٣٦]. وهذا وعد من الله صادق ولن يخلف وعده.

سادسا: وأما قولك "حتّى جاء البادسيون" فالحق أنّ ابن باديس وأصحابه إنّما دقّوا الجرس فاستيقظ الشعب ورأى الخطر المحدق به فانفض عنهم ولم يأت ابن باديس بدين جديد ولا بطريق جديد وإنما تلا كتاب الله وحّدت بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسار بسيرة السلف الصالح رضي الله عنه أجمعين وكفى ابن باديس أن أيقظ المسلمين. سابعا: إذا أردنا أن نزول الحن عتّا فلنجتنبها ونخالف طريقها: نعبد الله وحده ونطيع الله ورسوله ونوحّد الكلمة فيما بيننا ونعصم بحبل الله المتين ونجنب الخلاف والنزاع ونؤمن بالله ونستقيم ونعمل الصالحات فلا بدّ من العمل المتواصل لأنّ الله يأمر به "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" [التوبة: ١٠٥]، هذه وسائل النجاح وليست إقامة الوعدات والزردات ودعاء غير الله فهذا عمل الخاسرين. فإن طلبنا النجاح وزال الحن بغير هذه الطريقة فنحن في ضلال وخسران كما أقسم على ذلك ربّ الناس.

"وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ"

هذا جواب سؤالك، يا أخا زمورة وستعود إلى الموضوع والسلام عليكم وعلى كل من اتبع الهدى.

أحمد حاني (رحمه الله)

(من جريدة الشعب اليومية : الاثنين ١٨/١١/١٩٩١ )

رحم الله الشيخ أحمد رحمة واسعة  
نقله أخونا أبو سلمى رشيد

## التعليقات البليديّة على متن الدرر البهيّة

أو شرح الدرر البهيّة في المسائل الفقهيّة للإمام الشوكاني

كتاب الطهارة

الكتاب، لغة: مشتق من الكتب، وهو الجمع والضم، يقال: كتيبة لمجموعة الفرسان، والكتابة لمجموعة الحروف والكلمات، والكتاب لمجموعة المسائل والنصوص، ولهذا يقال للخطيب: كاتب، لأنه يضم الرّقع بعضها إلى بعض، ومن هذا ألفز الحريريّ فقال:

وَالْكُتَيْبِينَ وَمَا خَطَّ أَتَامِلُهُمْ \*\*\*\* حَرْفًا وَمَا قَرَّوْا شَيْئًا مِنَ الْكُتْبِ

فالكتاب الذي لم يخط حرفا ولم يقرأ شيئا من الكتب، يقصد به: الخياط. والكتاب اصطلاحا: اسم الجملة من العلم، يشتمل على أبواب وفصول ومسائل.

والطهارة: لغة: النظافة والنزاهة عن الأقدار الحسية والمعنوية، ومنه قوله تعالى: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ).

اصطلاحا: هي ارتفاع الحدث وزوال الخبث وما في معناها. وقيل: رفع الحدث وإزالة الخبث، وهذا هو التطهر وليس الطهارة.

بَابُ الْمِيَاهِ

البَابُ: هو ما يدخل ويُخرج منه، قال تعالى: (ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ)، وهو هنا مجاز أو حقيقة عرفية.

المِيَاهُ: جمع "ماء"، وأصله: "موه" ولهذا تظهر الهاء في جمعه فيقال: "مياه"، وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير، وجمعه المصنف على "مياه" باعتبار أنواعه فمنه الطهور ومنه النجس، ومنه الطاهر عند بع العلم؛ وكذلك منه ما هو متفق في طهوريته ومنه ما هو مختلف في طهوريته؛ فصَحّ الجمع بهذا الاعتبار.

قال رحمه الله: {الماء طاهر مطهر، لا يخرج من الوصفين إلا ما غير ربحه أو طعمه أو لونه من النجاسات، وعن الثاني: ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من المغيرات الطاهرة، ولا فرق بين قليل وكثير، وما فوق

القلتين وما دونها، ومتحرك وساكن، ومستعمل وغير مستعمل}.

- {الماء طاهر مطهر}، دلّ على هذا الكتاب والسنة والإجماع؛ قال الله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا)، وقال تعالى: (وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ)؛ وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ) أخرجه الثلاثة وصححه أحمد، وقد أجمع أهل العلم على أن الماء طاهر ومطهر.

طاهر في نفسه، مطهر لغيره؛ واجتماع هذين الوصفين = طهور، عند جمهور أهل العلم.

وقال آخرون إن كلمة "طهور" لا تعني: الطاهر المطهر، بل هي بمعنى: الطاهر؛ واحتجوا بقوله تعالى: (وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ زُبْجًا طَهُورًا) وأهل الجنة مطهرون لا يحتاجون إلى تطهير؛ واحتجوا بقول الشاعر:

خَلِي لِيْ هَلْ فِي رُةٍ بَعْدَ تَوْبَةٍ \*\*\* أَذَاوِيْهَا قَلْبِيْ عَلَيَّ فَجُورُ

إِلَى رُجْحِ الْأَكْفَالِ غِيْبٍ مِنَ الطَّبَا \*\*\* عَذَابُ النَّبَا رَيْهْنُ طَهُورُ



قالوا : يعني : طاهرا ، والعرب تقول : رجل نَظوم ، ولا يقصدون بأنه رجل مُنمٍ لغيره .

وأجيب عن الآية بجوابين :

١ - قيل : إن الطهور هو الطاهر المطهر ، ولهذا قال مقاتل : " هو عين ماء على باب الجنة من شرب منها نزع الله ما كان في قلبه من غل وغش وحسد " ، ذكره البغوي .

٢ - وكوهم مطهرون ، لا يدل على أن الماء الذي يُسْقَوْتُهُ غير مطهر .

وأجيب عن البيتين بجواب ، فقال القرطبي : { وأما قول الشاعر : \*...ريقهم طهور \* فإنه قصد بذلك المبالغة في وصف الريق بالطهوية لعذوبته وتعلقه بالقلوب ، وطيبه في النفوس ، وسكون غليل الحب برشفه حتى كأنه الماء الطهور ، وبالجمله فإن الأحكام الشرعية لا تثبت بالمجازاة الشعرية ، فإن الشعراء يتجاوزون في الاستغراق حد الصدق إلى الكذب ، ويسترسلون في القول حتى يخرجهم ذلك إلى البدعة والمعضية ، وربما وقعوا في كفر من حيث لا يشعرون ، ألا ترى إلى قول بعضهم :

وَلَوْ لَمْ تَلَامِشْ صَفْحَةَ الْأَرْضِ رَجُلَهَا \* لَمَّا كُنْتُ أَذْرِي عِلَّةً لِلثِّمِّ

وهذا كفر صراح ، نعوذ بالله منه { اهـ .

قال رحمه الله : { لا يخرج من الوصفين إلا ما غير ريحه أو طعمه أو لونه من النجاسات } ، الوصفان : هما كونه طاهر وكونه مطهرا .

فلا يخرج من كونه طاهر وعن كونه مطهرا إلا ما غير أحد أوصافه الثلاثة - الريح والطعم واللون - من النجاسات لا من غيرها .

لحديث : ( إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنُهُ ) وهو عند ابن ماجه من حديث أبي أمامة الباهلي .

وهذا الحديث بزيادة الاستثناء في آخره ( إِلَّا مَا غَلَبَ ..... ) زيادة ضعيفة بانفاق المحدثين ، ولكن قد وقع الإجماع على ما تضمنته ، قال ابن المنذر رحمه الله : ( أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَغَيْرَتْ لَهُ طَعْمًا أَوْ لَوْنًا أَوْ رِيحًا فَهُوَ نَجَسٌ ) ؛ فالجدة على هذه المسألة هو الإجماع لا تلك الزيادة المجمع على ضعفها .

قال رحمه الله : { وعن الثاني : ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من المغيرات الطاهرة { ، ( وعن الثاني ) أي : ويخرجه عن الوصف الثاني - وهو كونه مطهرا - ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من المغيرات الطاهرة .

- الماء المطلق : هو ما صدق عليه اسم الماء من دون قيد ، بأن يقال : هذا ماء ؛ وأما إذا قُيدَ بأن قيل مثلا : هذا ماء وري ، أو لم يصدق عليه اسم الماء أصلا كان يقال : هذا مَرَقٌ أو قهوة .

فالذي يُخْرِجُ الماء عن اسم الماء المطلق إما بأن يصدق عليه اسم الماء بقيد أو لا يطلق عليه اسم الماء أصلا ، فهذا خرج عن كونه مطهرا ، لأن الماء الذي وصفه الله في كتابه والنبي صلى الله عليه وسلم في سنته إنما هو الماء المطلق ؛ والماء المقيد غير موصوف بأنه مطهر ، فخرج بذلك عن كونه مطهرا .

لكن هل يخرج عن كونه طاهرا ؟ الجواب : لا ، لأننا افترضنا أن الذي خاطله طاهر ، واجتماع الطاهرين لا يُخرجهما عن الوصف الذي يستحقه كل واحد منهما قبل الاجتماع ، وهو : الطهارة .

قال رحمه الله : { ولا فرق بين قليل وكثير } ، هذه المسألة يُحتاج إليها إذا وقع في الماء نجاسة ولم يتغيره ، فهل يُحكم بطهارة الماء مطلقا ، أم أن في المسألة تفصيلا ؟ قولان لأهل العلم .

ودل قول المصنف رحمه الله : ( ولا فرق بين قليل وكثير ) أنه يختار القول الأول ، وهو أن يُحكم بطهورية الماء مطلقا حتى تتغير أحد أوصافه بالنجاسة ، لا فرق في ذلك بين قليل وكثير .

وتحقيق محل النزاع بين أهل العلم أن يقال :

- إن الماء طهور ، سواء كان قليلا أو كثيرا .

- إن الماء الذي وقعت فيه نجاسة تتغير أحد أوصافه : نجس ، سواء كان قليلا أو كثيرا .

- إن الماء إذا وقعت فيه نجاسة ولم يتغيره :

١ - إذا كان كثيرا مستنجرا : فلا ينجس اتفاقا .

٢ - إذا كان قليلا : فهو محل خلاف ، وقد علمت أن المصنف يرى أنه طهور ، لا فرق في ذلك بين قليل وكثير .

ثم إن هذه القلة والكثرة اختلف أهل العلم في تحديدها على أقوال :

- فقال قوم : إن الكثير هو ما بلغ قلتين ، والقليل : هو ما دونها .

- وقيل : إن الكثير هو الذي إذا حركت طرغ لم تسر الحركة إلى الجانب الآخر .

- وقيل : هو ما كانت مساحته عشرة أذرع طولاً وعرضا وعمقا .

- وقيل : غير ذلك .

وأصح ما ورد في التحديد هو حديث ابن عمر ، وسيأتي في المسألة التي تلي هذه إن شاء الله تعالى .

قال رحمه الله : { وما فوق القلتين وما دونها } أي : لا فرق بين ما فوق القلتين وما دونها .

ورد حديث في السنن عن ابن عمر مرفوعا : " إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ " ومنطوق هذا الحديث مفيد بتلك الزيادة المجمع على صحة معناها ، فيقال : إن الماء - ولو كان أكثر من القلتين - إذا وقعت فيه نجاسة فتغير أحد أوصافه : إنه نجس .

ومفهوم حديث القلتين : أن الماء إذا وقعت فيه نجاسة ، فإنه ينجس بمجرد الملاقاة ؛ إذ لو قلنا إن الماء إذا كان فوق القلتين أو كان دونها لا ينجس إلا بالتغير لم يكن لهذا الحديث معنى ، إذ يكون قوله صلى الله عليه وسلم : ( إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ ) كما إذا لو قال : ( إِذَا كَانَ الْمَاءُ عَشْرِينَ قَلَّةً لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ ) مثلا .

وإن كان هذه المسألة من المضايق التي لا يسلم أي حكم فيها من إشكالات واعتراضات ، ولعلها تطرح للمناقشة في موضوع مستقل .

قال رحمه الله : { ومتحرك وساكن } يعني لا فرق بين المتحرك والساكن ، وخلاصة هذه المسألة أن يقال : قد وردت عدة روايات في المنع من الاعتسالم من الماء البائم أو الوضوء منه ؛ ومن هذه الأحاديث : " لَا يَقْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ اللَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ " أخرجه مسلم ، ولبخاري : " لَا يَتَوَلَّى أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ اللَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ " ، ولمسلم : " مِنْهُ " ، ولأبي داود : " وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ " .

فتكون الحالات أربع :

١ - النهي عن البول في الماء البائم مطلقا ، سواء أريد الاعتسالم منه أم لا ، فالنهي عن كل واحد منه .

٢ - الماء البائم إذا بيل فيه ، فإنه لا يجوز الاعتسالم منه ( بالاعتراف ) ولا فيه ( بالانغاس ) .

٣ - الماء البائم الذي لم يبل فيه ، لا يجوز الاعتسالم فيه ( بالانغاس ) .

٤ - الماء البائم الذي لم يبل فيه ، يجوز الاعتسالم منه ( بالاعتراف ) ؛ وعليه يُزَلُّ كلام أبي هريرة رضي الله عنه عندما سُئل : كيف يفعل ؟ قال : " يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوَلًا " .

فائدة ١ : قد خطأ العلامة صديق بن حسن خان القنوجي أبا هريرة في قوله : " يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوَلًا " ، وأورد عليه رواية عند الترمذي : " ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ " ، قال ما حاصله : إن الوضوء نهي عنه ، مع أنه لا انغاس فيه ، بل يتناول فيه الماء تناولا .

وهذه التخطئة ليست بصحيحة ، والصواب هو مع أبي هريرة رضي الله عنه ، لأن النهي عن الوضوء من الماء البائم ، هو في حالة ما إذا بيل فيه ، أما إذا لم يبل فيه فإنه يجوز الوضوء منه كالاغتسال منه .

فائدة ٢ : قال العلامة صديق بن حسن : " فمن لم يجد إلا ماء ساكنا وأراد أن يتطهر منه فعليه أن يحتال قبل ذلك بأن يحركه حتى يخرج عن وصف كونه ساكنا ثم يتوضأ منه " ؛ وهذا القول ليس بصحيح ، لأن الماء البائم جاء تفسيره في الحديث بأنه الذي لا يجري ، والماء إذا حرك لا يصبح بذلك جاريا ، والعلم عند الله

قال رحمه الله : { ومستعمل وغير مستعمل } أي : لا فرق بين الماء المستعمل وغير المستعمل ، وقد ذهب الخنابلة في مشهور مذهبهم إلى أن الماء القليل إذا استعمل لرفع حدث فإن هذا يسلبه طهوريته ؛ قال الحجاوي

في " زاد المستنقع " : " أو رُفِعَ بَقْلِيهِ حَدَثٌ ..... فطاهر " يعني : وليس بطهور ؛ وقال ابن قدامة في " عمدة الفقه " : " أو استعمل في رفع حدث : سَلَبَ طهوريته " ، واحتج بعض أهل العلم بقوله : " إذا استعمل في رفع حدث فلا يستعمل مرة ثانية في رفع حدث ، والدليل أنهم ما كانوا يتلقونوه ، فلو كان يرفع الحدث ما ضيعوه بل كانوا يجمعونه ويستعملونه مرة أخرى ، بل عادتهم أنهم يتوضئون وينصب في الأرض ؛ ولكن

يجوز شربه وسقيه الدواب ونحوه ، فهو طاهر ليس بظهور .

وذهب آخرون إلى أن الماء المستعمل طهور ، وهو اختيار الإمام البخاري ، قال رحمه الله في صحيحه ( باب استئعمال فضل وضوء التائب وأمر خير بن عبد الله أهله أن يتوضؤوا بفضله سيواكه ) ، قال الحافظ عن الحديث الذي أشار إليه البخاري في الترجمة : " وقد صححه الدارقطني بلفظ " كأن يقول لأهله : توضؤوا من هذا الذي أدخل فيه سيواكي " وقد روي مرفوعاً ، أخرجه الدارقطني من حديث أنس " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بفضله سيواكه " وسنده ضعيف ، وذكر أبو طالب في مسائله عن أخذ أنه سأل عن معنى هذا الحديث فقال : كان يدخل السواك في الإناء ويستاك ، فإذا فرغ توضأ من ذلك الماء . وقد استشكل إيراد البخاري له في هذا الباب المتعود لطهارة الماء المستعمل ، وأجيب بأنه ثبت أن السواك مطهر للقم ، فإذا خالط الماء ثم حصل الوضوء بذلك الماء كان فيه استئعمال للمستعمل في الطهارة . فضل في التنجاسات

قال رحمه الله : { والتنجاسات : هي غائط الإنسان مطلقاً ، وبوله إلا الذكر الرضيع ، ولعاب كلب ، وروث ، ودم حيض ، ولحم خنزير ، وفيها عدا ذلك خلاف ، والأصل الطهارة فلا ينقل عنها إلا ناقل صحيح لم يعارضه ما يساويه أو يقدم عليه } .

تعريف التنجاسة : قال الجرجاني في " التعريفات " : { النجاسة العينية : كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع الإمكان - حال الاختيار - لا حرمتها ، ولا لاستقذارها ، ولا لضررها في بدن أو عقل } . ولعل أقرب ما تُصْطَبُ به النجاسة هو تعدد أفرادها ، كما فعل العلامة الشوكاني رحمه الله .

قال رحمه الله { هي غائط الإنسان مطلقاً وبوله } : هذا لإجماع أهل العلم .

قال ابن بطال في " شرح البخاري " : " أجمع الفقهاء على نجاسة البول والتنزّه عنه " ، وقال ابن المنذر في " الإجماع " : " وأجمعوا على إثبات نجاسة البول " .

قال رحمه الله { إلا الذكر الرضيع } : هذا استثناء من البول ، لا من البول والغائط جميعاً .

وهل المراد بالاستثناء : أن البول نجس إلا بول الذكر الرضيع فليس بنجس ، أو المراد : أن بول الذكر الرضيع نجس لا كنجاسة الكبير ؟ كلاهما يحتملها كلام المصنف ، والثاني هو الأقرب ، لإجماع العلماء على نجاسة البول ، وبول الذكر الرضيع داخل فيه ، إلا أنه خُفِّفَ في تطهيره .

وذكر المصنف رحمه الله قيدَيْن اثنين للبول الذي خَفَّتْ نجاسته ، وهما : أن يكون البول من ذكر ، رضيع .

ف قوله : " ذكر " يخرج بذلك : الأثى ، فإنها بولها نجس ويجب غسله ولو من صغيرة .

وقوله : " رضيع " أي : الذي يتغذى باللبن ولم يأكل الطعام على سبيل الاستقلال .

وما جاء في بعض الأحاديث في وصف الصبي بأنه : " لم يأكل الطعام " المراد : على سبيل الاستقلال ، فلا يضر كونه مصّ الثمرة للتحنك وما أشبه ذلك من لعق عسلٍ ونحو .

وقال بعض أهل العلم إن الصبي الذي أتى به على النبي صلى الله عليه وسلم لم يأكل الطعام أصلاً ، لا لبناً ولا غيره ، بل أتى به ساعة مولده ، واحتج بظاهر الحديث أنه لم يأكل الطعام ، ولا شك أن اللبن طعام ، بل إن الماء طعام ، قال تعالى : " فلما فصل طالوت بالجنود قال إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده " .

وهذا الاحتمال وإن كان وراذاً فهو غير مراد ، لأنه ورد في بعض الروايات أنه أتى بصبي يرضع ، وهو في صحيح مسلم .

وأصل التفريق بين الذكر والأثى حديث أبي السمع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ وَيُتْرَشُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ " .

ونازع في هذا التفريق قوم ، فاختلفوا :

- فقالت طائفة : إن يجب غسل الجميع ( الذكر والأثى ) ، وقاسوا بول الذكر الرضيع على بول غيره ، وهو قياس فاسد الاعتبار لأنه في مصادمة النص .

- وقالت طائفة : إنه يُرْشُ من بول أي ذكر ، صغيراً كان أو كبيراً ، وينسب هذا القول إلى ابن حزم ، وهو قول ضعيف

مَسْأَلَةٌ : ما حكم بول الخنثى ؟ قال البغوي : " بول الخنثى كبول الأثى " .

قَائِدَةٌ : الفرق بين بول الغلام والجارية ، ذكره ابن القيم في " أعلام الموقعين " .

١ - كثرة حمل الرجال والنساء للذكر ، فتعم البلوى ببوله ، فيشقى عليهم غسله .

٢ - أن بوله لا ينزل في مكان واحد ، بل ينزل متفرقاً هاهنا وهاهنا .

٣ - أن بول الأثى أتت وأخبت من بول الذكر ، وسببه : حرارة الذكر ورطوبة الأثى .

وهذه معاني مؤثرة يحسن اعتبارها في التفريق .

قال رحمه الله { ولعاب كلب } : والأصل فيه حديث أبي هريرة : " طهروا إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً بالتراب " أخرجه مسلم .

والمذهب عند المالكية أنه ليس بنجس ، بل الأمر بغسله لعله تعبدية بقرينة : الأمر بغسله سبعاً ، إذ لو كانت علّة غسله هي النجاسة لاكتفى بما يزيل أثرها .

والصواب خلاف المذهب ، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : " طهروا " والطهارة لا تكون إلا من حدث أو من نجس أو ما في معناها وهو الموت ، وليس ههنا حدث ولا موت ، فتعين حمله على النجاسة .

قائِدَةٌ : الولوغ هو أن يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه ، قاله ثعلب :: فإن كان في غير مائع يُقال : لَغَقَهُ ، فإن كان الإناء فارغاً يُقال : لَحَسَهُ .

مَسْأَلَةٌ : استدلت المالكية بأحاديث أخرى على أن لعاب الكلب ليس بنجس منها حديث : " أن رجلاً رأى كلباً يأكل الثرى من العطش ، فأخذ الرجل خفه فجعل يغرف له به ، حتى أرواه فشكر الله له فأدخله الجنة " أخرجه البخاري ، ومنها حديث : " إذا أرسلت كلبك المعلم فقتل فكل ، وإذا أكل فلا تأكل فإنما أمسكه على نفسه .... " الحديث في البخاري ؛ وقالوا : كيف يكون نجساً ويحل أكله ، وأجيب بأجوبة ، قد لا يحسن ذكرها في هذا التعليق المختصر .

مَسْأَلَةٌ : هل يلحق باللعاب سائر بدن الكلب ؟ قال النووي ما حاصله : إذا كان اللعاب نجساً وهو يخرج من الفم الذي هو من أشرف الأعضاء ، فلا أن يكون سائر بدنه نجساً من باب أولى ؛ وقال الصنعاني : " ألحق بنجاسة ثم الكلب : سائر بدنه ، قياساً عليه " .

مَسْأَلَةٌ : كم غسلة يُغسل الإناء من ولوغ الكلب ؟ يُغسل سبعاً أولاً بالتراب ، وهي أصح الروايات ، وأما ما ورد أنه في آخرها فهي رواية شاذة .

ويشكل على هذا ما أخرجه مسلم في الصحيح من حديث عبد الله بن مغفل : " وعفروه الثامنة بالتراب " لأنه لو قيل بظاهره ، لاحتج إلى غسلة تاسعة تذهب بالتراب ، ولعل أحسن الحامل التي يُحمل عليها هذا الحديث هو ما قاله النووي - وإن استكره هذا الترخيص ابن دقيق - : " الفَرَادُ اغْسَلُوهُ سَبْعًا ، وَاجِدَةً مِنْهُنَّ بِالْتَرَابِ مَعَ الْمَاءِ ، فَكَأَنَّ التَّرَابَ قَامَ مَقَامَ غَسَلَةٍ فَسَمِّيَتْ ثَامِنَةً " .

مَسْأَلَةٌ : هل يقوم غير التراب مقام التراب ؟ قال في " زاد المستقنع " : " ويُجزئ عن التراب أشنان ونحوه " ، وقال الشافعي : " الصابون والأشنان : يقوم مقام التراب " ، قال ابن دقيق العيد : " وهذا عندنا ضعيف " .

مَسْأَلَةٌ : هل يلحق الخنزير بالكلب في وجوب تسبيح الغسل من التراب ؟ قال في " زاد المستقنع " : " ... وعلى غيرها سبع ، إحداها بتراب في نجاسة كلب وخنزير " ، والمرجح خلافه .

قال رحمه الله { وروث } : والأصل فيه حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط ، فأمرني أن آتية بثلاثة أجار ، فوجدت حجرتين ، والتمست الثالث فلم أجده ، فأخذت روثه فأثبته بها ، فأخذ الحجرتين وألقى الروثه ، وقال : " هذا ركس " ، والركس : النجس ، وقيل غير ذلك .

والروث المحكوم بنجاسته مقيد بروث ما لا يؤكل لحمه ، أما بول وروث ما يؤكل لحمه فهو طاهر ، والخلاف فيه خلافاً مُخَدَّتٌ كما ذكر شيخ الإسلام في بعض المواضع من فتاويه .

قال رحمه الله { ودم حيض } : وهو نجس بالإجماع .

والأصل فيه قوله تعالى : " ويسألونك عن الحيض قل هو أذى " ، وحديث أم قيس بنت محسن رضي الله عنها قالت : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يكون في الثوب ؟ فقال : " حَكِيهِ بِضَلْعٍ ، وَاغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ " .

كتبه زكرياء توناني التخصص : اللغة والدراسات القرآنية

كلية العلوم الإسلامية - جامعة الجزائر